مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 05/ العدد: 01 (2021)، ص 284-303
DOI: 10.37644/1939-005-001-015

دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر

The role of agricultural credits in financing and developing the agricultural sector in Algeria

صفية حميدة قمداني[1]*، العربي غويني[2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، guemdani.safia.hamida@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، ghouini56@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/05/26 تاريخ النشر: 2021/06/30

مستخلص:

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو إبراز أهمية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر عن طريق دراسة حالة على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عنابة (BADR)، حيث يعاني تمويل الفلاحة في الجزائر من نقص التنسيق والتماسك بين بنك الفلاحة ومديريات الخدمات الفلاحية؛ مما دفع للبحث عما سيسمح بتعبئة جميع الموارد الكافية لتحقيق الاستثمارات في القطاع الفلاحي، وكذلك إظهار الوسائل الكفيلة لترشيدها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القروض الفلاحية تساهم بشكل معتبر في دعم المستثمرات الفلاحية، وأن المنتوج الفلاحي الجزائري في ارتفاع متواصل بالتوازي مع زيادة حصيلة هذه القروض.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، قرض الرفيق، قرض التحدي.

تصنيفات JEL: Q18؛ P43؛ P32.

Abstract:

The main objective of this research is to highlight the importance of financing the agricultural sector in Algeria through a case study of the regional direction of agricultural and rural development Bank (BADR)– Annaba, Where the agricultural financing in Algeria suffers from a lack of coordination between BADR Bank and the DSA, this have lead to search for what allows to mobilize adequate resources to achieve investments in agricultural sector and to demonstrate the means to rationalize these resources.

The study concludes that the agricultural credits contribute to the growth of agricultural investments in a significant way, and that Algerian agricultural product is simultaneously increasing with the increased credits.

Keywords: the agricultural sector, agricultural financing, RFIG credit, ETTAHADI credit.

JEL Classification : Q18; P43; P32.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

يعد تنويع الاقتصاد هدفا استراتيجيا في سياسات التنمية الاقتصادية بالجزائر منذ عقود، وذلك من خلال العمل على الحد من الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة بتطوير القطاعات غير النفطية؛ إلا أن واقع النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بشكل أساسي بالنتائج التي يحققها قطاع المحروقات، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار معدلات التنمية الاقتصادية للبلاد، وخاصة في غضون الأزمة النفطية الراهنة وما صاحبها من انهيار لعوائد البترول جراء الانخفاض القياسي للأسعار بسبب الجائحة الصحية العالمية COVID-19. وعلى ضوء هذه الوقائع، أضحى التنويع الاقتصادي مرهونا ومرتبطا بشدة بمدى فعالية ونجاعة المنظومة البنكية للدولة، ومدى قدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الشاملة، أي تمويل جميع القطاعات وخاصة منها القطاع الفلاحي. ومن أجل الاقتراب أكثر من هدف التنويع الاقتصادي عبر تطوير الجهاز البنكي، فقد تم وضع إجراءات استعجالية فرضتها الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر من أجل تشجيع القطاع الفلاحي عن طريق إحداث تعديلات جذرية في الإطار القانوني والتشريعي والمؤسساتي للأنظمة القائمة وفق معايير تستند إلى التحرر الاقتصادي. ورغم عجز هذه التعديلات على تحقيق النتائج المرجوة، مازالت الدولة تكرس جهودها من أجل تجسيد نظام مالي حديث يتعامل على أسس جديدة، وهذا عن طريق تفعيل ومراجعة النظام البنكي الجزائري وإصلاحه ضمن تصور عام للارتقاء بمستوى الأداء المالي والتركيز على القطاع الفلاحي ومساندته باعتباره من أهم القطاعات الاستراتيجية

مشكلة البحث

من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري وتنويعه وتحقيق التنمية المحلية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، أصبحت المهمة الأساسية للمنظومة البنكية هي تدعيم التنمية الاقتصادية والقطاع الفلاحي. وبما أن هذا الأخير يعتبر من دعائم الاقتصاد، لكونه عنصرا محركا للتنمية في الجزائر إلى جانب المحروقات، الا أن تمويل هذا القطاع يمثل اشكالية في حد ذاتها أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا نتيجة للصعوبات التي تعترضه، وانطلاقا من هذا الانشغال يأتي هذا البحث في محاولته للإجابة على هذه الاشكالية والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي: **كيف يمكن للمنظومة البنكية أن تدعم القطاع الفلاحي في الجزائر؟**

فرضية البحث

من أجل لإشكالية البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية: يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى توفير التمويل الملائم الذي يشجع الاستثمارات في المجال الفلاحي.

أهمية البحث

تظهر جليا أهمية البحث في كونه يتناول احدى أهم المواضيع المتداولة حاليا والمتمثلة في البحث عن سبل تخطي التبعية لقطاع المحروقات والتوجه أكثر نحو دعم القطاع الفلاحي. كما تكمن أهمية البحث في تشخيصه وتحليله لواقع الفلاحة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الحث على توفير الظروف المناسبة لاستغلال الإمكانيات المتاحة في الجزائر بما يشجع على الاستثمار في القطاع الخاص. كما يعرض البحث مجموعة من التوصيات والمتمثلة في بعض أهم التدابير المشجعة للاستثمار المحلي التي من شأنها إحداث تغيرات إيجابية في ظل التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي.

أهداف البحث

جاء هذا البحث من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مختلف التدابير المتخذة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر والعراقيل التي تواجهها؛
- إظهار الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية الاقتصادية؛
- التطرق إلى أشكال الدعم التي يمكن أن تطبقها المنظومة البنكية الجزائرية لتحفيز القطاع الفلاحي وإسناده من أجل الخروج من تبعية الاقتصاد واعتماده على تصدير المحروقات.

منهج البحث

من أجل الإجابة عن الإشكالية السابقة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لموضوع الدراسة وقدرته على معالجة مختلف أبعاده، اذ تم استخدامه في تحليل مختلف المفاهيم والأسس المكونة للإطار النظري والتطبيقي، باستعمال الأساليب والطرق العلمية للحصول على المعلومات والبيانات، بما فيها من دراسات سابقة ذات الصلة بالبحث، فضلا عن التقارير والوثائق الداخلية الصادرة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومديرية المصالح الفلاحية الجهوية، والتي ساهمت بشكل كبير في إثراء الموضوع وبلورة نتائج الدراسة.

1- التمويل الفلاحي

التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاحها وتهيئتها، وتدعيم الري لاستغلالها في أكثر من دورة إنتاجية خلال سنة. (بونوة و بودلال، 2002، صفحة 135)، ويتمثل التمويل الفلاحي في قروض غالبيتها قصيرة

أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص لأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والناتج الفلاحي الجاري والأجهزة والأبنية (شيحة، 1999، الصفحات 3-4).

يهتم التمويل الفلاحي في كيفية الحصول على رأس مال واستخدامه فهو يبحث عن الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي تحتاجه الفلاحة وفي الاستعمالات المثلى له في الإنتاج الفلاحي. وعبارة رأس المال هنا تستخدم للدلالة على القيمة النقدية لما يحويه القطاع الفلاحي من أرض ومباني وآلات ومكائن وحيوانات، ويهتم هذا التمويل أيضا بدراسة المؤسسات المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الأرض متيسرة متهيئة للإنتاج الفلاحي (العارف، 2010، صفحة 62).

1-1 العوامل التي تؤثر على عملية التمويل الفلاحي

يخضع التمويل الفلاحي لمجموعة من العوامل التي تؤثر عليه والتي يمكن عرضها كما يلي:

- مواجهة القطاع الفلاحي لمخاطر مرتفعة نسبيا مقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا راجع لطبيعة المنتوج الذي يعتمد على الظروف المناخية، ويتأثر بالعوامل الخارجية، مما يؤدي إلى إحجام مؤسسات التمويل عن تحمل تلك المخاطر حفاظا على مركزها المالي؛
- تحتاج مؤسسات التمويل إلى ضمانات عينية، وهذه الضمانات قد تكون عقارية أو أصول منقولة، غير أن الفلاح يرغب أن يكون الضمان هو المنتوج المتحصل عليه من المشروع ذاته، بمعنى عدم تحمله المخاطر، وهو ما لا يتوافق مع السياسات التمويلية التي تمارسها مؤسسات التمويل؛
- ضعف الموارد المالية لدى البنوك الفلاحية والتي في الغالب هي بنوك حكومية تمول عن طريق الميزانية العامة، غير أنه في ظل التوجهات الاقتصادية نحو التحرير الاقتصادي والخوصصة، فإن الحكومات أصبحت غير قادرة على تلبية متطلبات القطاع الفلاحي؛
- بالإضافة إلى أن القطاع الفلاحي يحتاج إلى تمويل مرحلي مبرمج من بداية إعداد التربة إلى الحصاد والنقل والتسويق، وعليه فإن التمويل في المراحل الأولى ثم انقطاعه أو نقصه في المراحل اللاحقة، يؤدي إلى فشل الموسم الفلاحي، ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة، مما يذهب بالفلاحين إلى الاعتماد على التمويل الذاتي المحدود، وهذا يقلل من المساحة الفلاحية ومن تنوع المحاصيل وزيادة الإنتاج (غردي، 2012، الصفحات 91-92).

القطاع الفلاحي هو الذي يؤوي طبقات اجتماعية الأكثر حرمانا، فالإدارات المختصة بتمويل هذا القطاع تلاقي قدوم من طرف هذه الطبقات استنجادا بها من أجل تعزيز عملهم والمحافظة على أراضيهم وإمكانية استغلالها وتحقيق منتوج فلاحي يولد مردود مالي عن طريقه

يستطيع الفلاح عيش حياته وإعادة الاستثمار في استغلال أرضه مرة أخرى وبهذا يساهم في الإنتاج الفلاحي الإجمالي للبلد (Toulai, 1992, p. 254).

2-1 أنواع القروض الفلاحية

تصنف القروض الفلاحية حسب المعايير التالية (استيتية، 1999، الصفحات 15-18):

1-2-1 التصنيف حسب الأجل الزمني

ويشترط أن يتناسب مبلغ القرض مع احتياجات الفلاح، حجم المشروع وطاقة المؤسسة المالية، كما يتعين أن يندرج الهدف من القرض في إطار نشاط المؤسسة وسياستها سواء كان القرض ذات أجل قصير (12 شهرا) لتمويل رأس مال الفلاح أو قرض متوسط الأجل (7 سنوات) لتوفير السيولة اللازمة لشراء الآلات والمعدات، كما يجب تحديد نوع الضمانات المقدمة وقيمتها لتفادي مخاطر عدم السداد.

- **قرض فلاحي قصير الأجل:** ويسمى قرض الاستغلال ويخص لتمويل الأصول المتداولة وبالضبط قيم الاستغلال، ومدة القرض لا تتجاوز سنة واحدة، ويمكن أن تتعدى في بعض الأحيان سنتين؛ في القطاع الفلاحي هذا النوع من القروض يمول مخطط إنتاج نباتي وحيواني ونجد ضمن هذا النوع القرض الموسمي الذي يمنح في موسم دورة الإنتاج أو موسم دورة البيع أو في موسمين بالتعاقب وذلك القرض يخص المؤسسات الذي لديها فارق كبير بين زمن مدخلاتها وزمن مخرجاتها.
- **قرض فلاحي متوسط الأجل:** توجه القروض الفلاحية المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز استعمالها (7سنوات) مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج. ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرض لخطر تجميد الأموال واحتمالات عدم تسديد من القروض المتوسطة الأجل.
- **قرض فلاحي طويل الأجل:** توجد قروض طويلة الأجل التي تفوق في الغالب (7سنوات) ويمكن أن تمتد أحيانا إلى (20 سنة) وهذا للاستثمارات التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة وتطول فيها مدة الاستثمار، وقبل البدء في حصول على ايراد العقارات ونظرا لطبيعة هذه القروض من حيث المبلغ الضخم ولمدة طويلة فهي موكلة لمؤسسات متخصصة تعتمد في تعبئة الأموال على المصادر خارجية وتتميز هذه القروض بدرجة من المخاطر لذلك تلجأ هذه المؤسسات في الاشتراك في تمويل واحد، بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في منحها.

2-2-1 التصنيف حسب الاستعمالات الرئيسية

تصنف القروض الفلاحية حسب الاستعمالات الرئيسية الى قروض عقارية، انتاجية، وقروض التنظيمات التعاونية الفلاحية، ويمكن شرح كل واحدة منها كما يلي:

- **القروض العقارية:** الغرض منها شراء أرض فلاحية أو أراضي إضافية أو شراء مباني والإنفاق على مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والاتفاق على البستنة وأي تحسينات أخرى وتكون هذه القروض طويلة الأجل.
- **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الفلاحي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية.
- **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمواجهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.
- **القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الفلاحي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

3-1 الصعوبات العامة للتمويل الفلاحي

يمتاز القطاع الفلاحي بوجود درجة كبيرة من المخاطر أثناء ممارسة أي نشاط فيه كما أن هذا القطاع يمتاز بوجود درجة من عدم المعرفة أو اللايقين من نتائج أي نشاط إنتاجي يتم من خلاله وذلك بسبب ارتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية المتعددة والتي يقف المنتج عاجزا عن مجابهتها أو تقليل أثرها السلبي.إن وجود عنصر المخاطرة واللايقين في هذا القطاع يؤدي بالصعوبة للحصول على التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية فيه، كما إن حاجة الإنتاج في هذا القطاع لحجم تمويلي كبير نسبيا ولمدة زمنية طويلة نسبيا في بعض الأحيان لتغطية عوائد هذا التمويل يعزز هذه الصعوبة (الشرفات، 2006، صفحة 33) .

وبسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الفلاحة في إنتاجها فإن تمويلها أي تزويد الفلاحين بالقروض اللازمة لاستمرارهم في الإنتاج يصبح أصعب بكثير من تمويل الصناعة. فالدائن يتردد في تسليف الفلاح أو يطلب فائدة كبيرة مقابل استعمال رأسماله في الفلاحة وذلك لسببين: (العارف، 2010، صفحة 62)

- **السبب الأول:** إن الضمان الأول لسداد السلف هو الإنتاج النباتي والحيواني وهذا الإنتاج يتكون من محاصيل بيولوجية تتعرض للتلف في مراحل نموها وتحضيرها وخزنها ونقلها؛

- **السبب الثاني:** إن أسعار المحاصيل تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض من غير أن تستقر على حالة واحدة لمدة طويلة تبعث على الاطمئنان في أداء السلفة عند أجلها خصوصا ما كان منها طويل الأمد كالسلف العقارية والتي تمثل جزءا مهما من السلف الفلاحية.

2- دور القروض البنكية الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي

2-1 نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي وأسندت إليه مهام تمويل الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة الممهدة له وكذلك الصناعات الفلاحية، والمنشأة الخاصة المتواجدة في الريف. حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982. (الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982، صفحة 553)

تحوّل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 220000000 دينار جزائري، مقسّم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد وفقا لما جاء في قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990. (الجريدة الرسمية، العدد 16، 1990، صفحة 525)

2-2 مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: (الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982، صفحة 554)

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها؛
- القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة والتي تساهم في التنمية الريفية؛
- تحديد ضمانات متصلة بحجم الائتمان وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد؛
- التقرب من دوي المهن الحرة التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تهدف بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية؛
- منح القروض للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الفلاحي؛

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستغلالية الغذائية من خلال تغطية جميع النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- تمويل جميع الاستغلاليات الفلاحية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم تطوير القطاع الفلاحي (البياطرة والصيادلة...الخ)؛
- يمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة.

إضافة إلى الشروط الخاصة بالراغب في الاستفادة من القرض المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثلة في الفئة المؤهلة للاستفادة من القرض، فإنه لا يمكن الاستفادة من القروض الفلاحية إلا المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الفلاحية من طرف الوكالة فيما يلي:

3-2 التمويل بواسطة قرض الرفيق

يعتبر قرض الرفيق من أحسن الطرق التي من خلالها قامت السلطات العمومية بدعم القطاع الفلاحي، قد جاء هذا القرض بتطبيق القانون رقم 8-16 المتضمّن التوجيه الفلاحي الصادر في 03 أوت 2008، (الجريدة الرسمية، العدد 46، 2008، صفحة 04) وذلك بعد ابرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى في نفس السنة، ويعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة.ويشمل هذا القرض نشاط إنتاج المحاصيل النباتية بشتى أنواعها (حبوب، خضر، فواكه) ونشاط تربية الدواجن وتمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي، والنشاطات التعاونية الفلاحية، التجمعات، الجمعيات فيدراليات أو وحدات المصالح والخدمات الفلاحية. وقرض الرفيق قرض استغلالي مدعم من طرف الدولة 100 %أي أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تتحمل فوائد هذا القرض كاملة في حالة التزام المستفيد بآجال الاستحقاق ويتم دفع الفوائد عن طريق الخزينة العمومية.

1-3-2 مميزات قرض الرفيق

مدته سنة واحدة (12 شهر) قابلة للتمديد في حالة الظروف القاهرة وفي حالات نادرة تضاف 6 أشهر أخرى؛ وللإشارة فإن كل مستفيد من قرض الرفيق لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة (ممددة بستة أشهر) يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض (مدعم 100%) وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة علما بأن

الوزارة الوصية قد أخذت على عاتقها مهمة الفوائد المترتبة عن هذا القرض كما ذكر سابقا، وكذا الحصول على قرض آخر في حالة تسديد كل مستفيد في آجل.

2-3-2 اعداد وتقديم الملف الخاص بقرض الرفيق (دراسة حالة على مستوى المديرية العامة الجهوية لولاية عنابة)

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض؛ وهذا تبعا للنموذج الذي يعده لهذا الغرض، ويشتمل عدة بيانات للتعرف على الزبون، ويتكون هذا الملف من الوثائق التالية:

- طلب خطي (يوضح فيه مبلغ القرض)، بالإضافة إلى شهادة عدم الدين من CRMA، وشهادة الوضعية اتجاه الضرائب CNAS وCASNOS؛
- عقد ملكية الأرض، أو عقد كراء أو عقد عرفي في السجل؛
- بطاقة هوية المستثمر (من الغرفة الفلاحية)، وبطاقة فلاح أو مربي (من غرفة الفلاحة بالإضافة إلى شهادة استغلال)؛
- الدراسة التقنية الاقتصادية (من المكتب المعتمد)؛
- عقد التأمين شامل لكل الأخطار بالإضافة إلى عقد الفواتير الشكلية؛
- شهادة صحية بالنسبة للمواشي إذا كان مربي، تسلم من قبل البيطري؛
- وكالة أو كفالة في حالة وجود ملك على الشيوع (ملك غير مقسم)؛
- عقد ضمان الرهن للأملاك المنقولة أو الثابتة أو عروض تجارية.

والجدول الموالي يبين عدد الفلاحين وعدد الملفات المقبولة بالنسبة للقرض الرفيق من 2013 إلى 2018 على مستوى المديرية الجهوية المتواجدة بولاية عنابة وهي المسؤولة على الجهة الشرقية من الوطن وتضم عدة ولايات من ضمنها ولاية: عنابة، الطارف، قالمة، سكيكدة.

جدول رقم (1): عدد الفلاحين وعدد الملفات المقبولة للقرض الرفيق من سنة 2013 إلى 2018 على مستوى المديرية الجهوية المتواجدة بولاية عنابة

الوحدة: د.ج

عدد	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017
الفلاحين	340	310	308	297	327
الملفات	299	294	282	273	322

مبلغ القرض	153338253,5	164615407,49	212691575,59	196957685,39	235604666,61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مديرية المصالح الفلاحية

من الجدول نلاحظ أن عدد الملفات المقبولة بالنسبة للموسم 2017-2018 يقدر بـ 322 وهو أكبر عدد سجل خلال الفترة 2013-2018، ويسايره ارتفاع في مبلغ القرض الممنوح حيث يقدر بـ 235604666.61 دينار جزائري مقابل 153338253.5 دينار جزائري لسنة 2013. وهذا نتيجة الإقبال من طرف الفلاحين على مستوى مديريات المصالح الفلاحية وبسبب الامتيازات الممنوحة لتسهيل حياتهم والمتمثلة في الإعانات والدعم المالي الفائدة القطاع الفلاحي، وهذا يعكس أيضا حاجة الفلاحين لتمويل من أجل استغلال مستصلحاتهم الفلاحية. كما أنه من المهم لفت النظر إلى أن عدد الملفات المقبولة عرف تذبذبات خلال نفس الفترة حيث تم تسجيل ارتفاع وانخفاض إلى أن توصل إلى الرقم النهائي التي تم ذكره سابقا الذي هو 322 ملف مقبول خلال 2017-2018.

3-3-2 حصيلة قرض الرفيق في ولاية الطارف وكالة 805-بلدية الدرعان (تابعة للمديرية الجهوية لولاية عنابة) للموسم 2017- 2018 والموسم 2018-2019

من خلال دراسة حالة على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تم التوفيق مع فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الطارف كون أن هذه الولاية سجلت أكبر نسبة فيما يخص الدعم المالي المتمثل من خلال منح قرض التحدي وخاصة قرض الرفيق في فترة 2017-2018. وفيما يلي بيانات تم تحصيلها من الدراسة الميدانية التي أنجزت، والجدول أدناه يتناول حوصلة لأهم هذه البيانات والتي تتمثل في حصيلة قرض الرفيق في ولاية الطارف وكالة 805-بلدية الدرعان (تابعة للمديرية الجهوية لولاية عنابة) للموسم 2017-2018:

جدول رقم (2): حصيلة قرض الرفيق في ولاية الطارف وكالة 805-بلدية الدرعان (تابعة للمديرية الجهوية لولاية عنابة) للموسم 2017-2018

الوحدة: د.ج

عدد ملفات	المبلغ الإجمالي	المبلغ المسترجع	نسبة الاسترجاع	المبلغ المتبقي	النسبة المتبقية
94	79681440.43	66115632.56	%83	12510916.70	%17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من الجدول السابق نعد 94 ملف (94 زبون) تحت إطار القروض المدعمة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، نوع قرض الرفيق، والمبلغ الإجمالي المقدم من قبل

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو 79681440.43 دينار جزائري وهو مبلغ كبير، من خلاله يتم دعم القطاع الفلاحي بصفة كبيرة ويسهل للفلاحين تحقيق مشاريعهم خاصة في المنطقة الشرقية للجزائر، تم استرجاع 66115632.56 دينار جزائري من المبلغ الإجمالي المقدم وهي قيمة تعادل نسبة 83% من النسبة الإجمالية التي تقدر بـ 100%.

كما نلاحظ أن المبلغ المتبقي المستحق إرجاعه يتمثل 12510916.70 دينار جزائري ما يعادل نسبة 17% في وهذا خلال الموسم 2017-2018. تعتبر هذه النسب نتيجة إيجابية بالنسبة للبنك أي أنه قدم تمكن من استرجاع أمواله المستثمرة وتعدي خطر عدم التسديد الذي يعتبر هاوس كل بنك. ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح التباين المهم من حيث نسبة الاسترجاع الخاصة بقروض الرفيق الممنوحة للفلاحين المنتمون لولاية الطارف، ونسبة القروض من نفس النوع المسترجعة خلال الموسم 2017-2018.

الشكل رقم (1): نسبة القروض المسترجعة والمتبقية من حصيلة قرض الرفيق الممنوحة في ولاية الطارف وكالة 805-بلدية الدرعان (تابعة للمديرية الجهوية لولاية عنابة) للموسم 2017-2018

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2).

ومن هذه نتائج نستنتج أن قيمة المبلغ المدفوع للزبائن من خلال قرض فلاحي من نوع الرفيق (قصير المدى استغلالي موسمي) مرتفع واعتباري وهذا راجع للمنطقة الفلاحية لهذه الولاية الشرقية المتمثلة من الأوائل من حيث الإنتاج الفلاحي وخاصة منها إنتاج الطماطم وهي تعتبر من المنتوجات الموسمية التي تحتاج إلى دعم مالي من هذا النوع. وهي ما تفسره المعطيات السابقة التي هي أكبر دلالة على أهمية الدعم المالي للقطاع الفلاحي من أجل إنعاشه ودفع عجلة نموه. لرصد تطور حصيلة قرض الرفيق الممنوحة في الموسم الموالي لنفس المنطقة الجدول أدناه يمثل هذه الحصيلة من قرض الرفيق في ولاية الطارف للموسم 2018-2019.

الجدول رقم (3): حصيلة قرض الرفيق في ولاية الطارف وكالة 805-بلدية الدرعان (تابعة للمديرية الجهوية لولاية عنابة) للموسم 2018-2019

الوحدة: د.ج

عدد ملفات	المبلغ المقدم	المبلغ المسترجع	نسبة الاسترجاع	المبلغ المتبقي	النسبة المتبقية
94	92195314.76	16717955.80	%18	75477358.96	%82

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من الجدول نلاحظ أن المبلغ الإجمالي المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو92195314.76 دينار جزائري والمبلغ المسترجع يقدر بـ 16717955.80 دينار جزائري وما يمكن استنتاجه أن نسبة الاسترجاع قليلة جدا مقارنة مع موسم 2017-2018، فتقدر هذه النسبة بـ 18% وأن المبلغ المتبقي المستحق في نهاية موسم 2018-2019 يقدر بـ 75477358.96 دينار جزائري أي ما يعادل 82%، وهذه النسبة مرتفعة للغاية. هذه النتائج تعرض البنك لخطر عدم استرجاع الأموال المستثمرة وقد تؤدي إلى عجز في الميزانية ولذلك على البنك البحث عن حلول لتغطية هذا الخطر منها اللجوء إلى تجميد أرصدة الفلاحين المعنيين، أو بيع الممتلكات التي تم رهنها من أجل ضمان عملية التمويل. يمكن عرض هذه المعطيات من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (2): نسبة القروض المسترجعة والمتبقية من حصيلة قرض الرفيق في ولاية الطارف وكالة 805-بلدية الدرعان (تابعة للمديرية الجهوية لولاية عنابة) للموسم 2018-2019

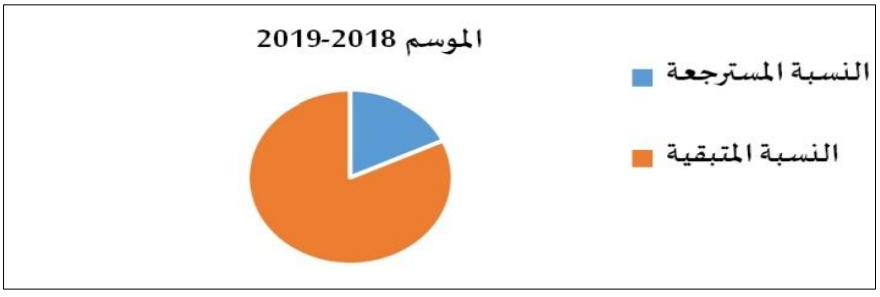

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(3)

من خلال ما تم ملاحظته من الحصيلتين السابقتين أن المبلغ الإجمالي المقدم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص قرض الرفيق سجل ارتفاع بقيمة 1251387433 دينار جزائري وهي قيمة معتبرة ومعقولة في آن واحد حيث خلال الموسم 2017-2018 تم استرجاع نسبة 83% وهذا ما يصرّح للبنك إعادة استثمار الأموال وتقديم قروض للفلاحين من أجل تطوير

مصالحهم في هذا المجال، كما أنّ نسبة الاسترجاع خلال الموسم الموالي (2018-2019) ضئيلة للغاية وقد يكون خطر على البنك ولابد من القيام بترتيبات خاصة لتغطية هذه النسبة.

4-2 التمويل عن طريق قرض التحدي

يعتبر قرض التحدي موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة ومنه هذا القرض مخصص لجميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

1-4-2 اعداد وتقديم الملف الخاص بقرض التحدي (دراسة حالة على مستوى المديرية العامة الجهوية لولاية عنابة) يتكون الملف الخاص بقرض التحدي المقدم من طرف الفلاح لبنك الفلاحة التنمية الريفية على ما يلي:

- طلب خطي للقرض وشهادة ميلاد أصلية؛
- نسخة طبق الأصل من بطاقة الهوية مصادق عليها، وبطاقة أو شهادة فلاح؛
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- عقد ملكية أو قرار الامتياز، بالإضافة لاعتماد صحي؛
- قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده، ورخصة البناء للمنشآت المراد إنجازها؛
- رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري، والفواتير النموذجية.
- ابتداء من سنة 2017 تم تغيير معدل الرسم على القيمة المضافة التي كانت 17% والتي أصبحت 19% وجاء هذا القرار مع صدور قانون المالية لسنة 2017، والذي يمكن استخلاصه أيضا أن اتفاقية القرض الخاصة بقرض التحدي تنص على أنه قرض مدعم أي أنه معفى من تسديد الفوائد وأن الخزينة العمومية بالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تقوم بتسديد نسبة الفائدة للبنك التي هي 5.25% وهذا ما تنص عليه الاتفاقية، إلا أنه بعد دراسة الجداول المالية المعروضة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد وجدنا اختلالات في الحسابات التي تم تعديلها وللتأكد منها قمنا بالاستعلام على مستوى المديرية العامة والتي قد وضحت ذلك عن طريق وثيقة

التي تنص على أن منذ 2016/07/17 تم إصدار قرار جديد رقم 16/03 ملحق التعليمة للمديرية العامة الخاصة بجميع الالتزامات المالية البنكية حول معدل الفائدة الذي أرتفع من 5.25% إلى 5.5% وأن قرض التحدي مدعم ولكن ليس بنسبة كلية وإنما نسبية حيث أن بالنسبة للقروض التحدي متوسطة المدى فإذا كانت نسبة معدل الفائدة المدعمة بقدر 3% فعلى الزبون تحمل معدل فائدة يقدر بـ 2.5% من مجمل 5.5% مع مدة تأجيل للدفع قدرها 24 شهرا. ويمكن توضيح هذه التعليمات الجديدة سائرة المفعول حاليا عن طريق الجدول التالي:

جدول رقم (4): التعليمات الجديدة فيما يخص أسعار الفائدة بالنسبة للقرض التحدي

الترميز	68-01	68-02
المدى	متوسط المدى	طويل المدى
أقصى أجل	84 شهر	180 شهر
أجل التمديد	24 شهر	36 شهر
معدل الفائدة	%3	%3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ أن التعليمة الجديدة سائرة المفعول حاليا تبين تقسيم نوع القروض حسب المدى مع العلم أن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة، وهذا وفقا للمادة 04 تحت عنوان نسبة الفائدة المتغيرة للاتفاقية القرض، والنصوص عليها في الملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض الخاص بالبنك أفريل1994:

3- التقسيم العمودي على أساس المناطق للقروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الموسم 2018-2019 في الجزائر

فيما يلي حوصلة حول قيمة القروض من النوعين التحدي والرفيق الممنوحة على مستوى الوطن من خلال تقسيم جغرافي عمودي من الشمال مرورا بالهضاب العليا إلى الجنوب:

جدول رقم (5): التقسيم العمودي على أساس المناطق للقروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الموسم 2018-2019 في الجزائر

الوحدة: مليون د.ج

المنطقة	سنة 2018		سنة 2019	
	قرض الرفيق	قرض التحدي	قرض الرفيق	قرض التحدي
الشمال	955	94	294	188

الهضاب العليا	753	552	525	185
الجنوب	325	769	535	1273

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفقًا للجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن المبلغ الممنوح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يتعلق بقرض الرفيق أعلى بشكل واضح من المبلغ الممنوح لقرض التحدي لعام 2018 فيما يخص المنطقة الشمالية والوسطى (الهضاب العليا)، حيث:

- بالنسبة للمنطقة الشمالية نلاحظ أنه تم توزيع 955 مليون دينار جزائري للعملاء الفلاحين فيما يخص قرض الرفيق، وهذا المبلغ كبير جدا مقارنة بالمبلغ الممنوح للفلاحين للحصول على قرض التحدي والذي يبلغ 94 مليون دينار، وكذلك بالنسبة لمنطقة الهضاب العليا حيث تم منح 753 مليون دينار جزائري بالنسبة لقرض الرفيق يقابله 552 مليون دينار جزائري بالنسبة لقرض التحدي.

- خلافا لمنطقة الشمال، فقد خصص أكبر مبلغ يمنحه المصرف لقرض التحدي بالنسبة لمنطقة الجنوب، حيث بلغ 769 مليون دينار في نفس العام أي 2018، مقارنة بـ 325 مليون دينار جزائري بالنسبة لقرض الرفيق.

- سنة 2019 ووفقًا لنفس الجدول، هناك زيادة في المبلغ الممنوح للفلاحين من قرض التحدي مقارنة بعام 2018، وهذا التطور يخص منطقة الشمال ويظهر بارتفاع المبلغ من 94 مليون دينار جزائري سنة 2018 إلى 188 مليون دينار جزائري سنة 2019. وفيما يخص منطقة الجنوب فنلاحظ أيضا ارتفاع ملحوظ في قيمة القروض من نوع التحدي حيث سجلت سنة 2018 قيمة 769 مليون دينار جزائري مقارنة بقيمة 1273 مليون دينار جزائري سنة 2019.

وعموما ما يمكن استخلاصه من الجدول أنه بصفة عامة هناك ارتفع في المبلغ المخصص للقروض الفلاحية من نوع التحدي فيما يتعلق بالمنطقة الشمالية والجنوبية، أما بالنسبة لمنطقة الهضاب العليا فتتميز بانخفاض فيما يخص هذا القرض، وبالنسبة لقرض الرفيق فقد سجل انخفاض في القيمة الممنوحة على مستوى المنطقتين الشمالية والوسطى، وارتفاع بالنسبة للمنطقة الثالثة (الجنوبية).يمكن تفسير هذا التناقض من خلال توزيع الأراضي الفلاحية الجزائرية ونوعية تربتها، وكذلك أن المناطق الجنوبية تحتاج للاستثمارات متوسطة وطويلة المدى وهو ما يوفره قرض التحدي وهذا من أجل تحصيل البذور والماكنات وكل المستلزمات المستعملة في العملية الفلاحية ووسائل الري بوجه الخصوص. وكذلك المنطقة الشمالية المعروفة بتربتها الخصبة وخاصة الشرقية منها التي تحتاج لإعانات مالية من أجل استغلال الأراضي الصالحة وإسناد الفلاحين في نشاطهم. أي أن في الأخير الفلاحين يختارون عموما

نوع القرض الذي يتماشى ويتلاءم مع نوعية الإنتاجية الفلاحية واحتياجاتهم للمعدات والمدخلات الضرورية لإنجاز المشروع المستهدف. ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): التقسيم العمودي على أساس المناطق للقروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الموسم 2018-2019 في الجزائر

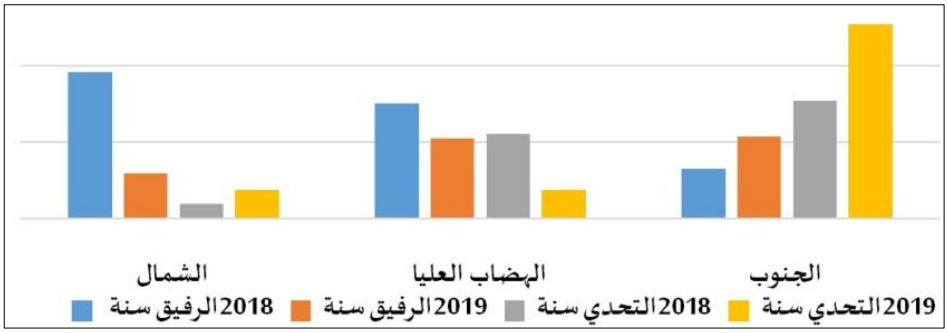

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (5)

بالإضافة لما سبق الجدول الموالي يسقط تطور محصولي الطماطم والقمح في الجزائر خلال السنتين 2017 و2018 على التوالي وقد تم اختيار هذان النوعان من المنتجات كون أنهم يحتلان المرتبة الأولى والثانية في قائمة أهم المنتجات النباتية في المجال الفلاحي في الجزائر:

جدول رقم (6): تطور محصولي الطماطم والقمح في الجزائر خلال الفترة 2017-2018

المحصول	سنة 2017	سنة 2018
	الكمية بالطن	الكمية بالطن
الطماطم	1286286	1309745
القمح	2436503	3981219

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

من الجدول نلاحظ تطور محصول الطماطم من قيمة 1286286 طن سنة 2017 إلى قيمة 1309745 طن سنة 2018 أي زيادة بقيمة 23459 طن خلال سنة واحدة، ويبين الجدول 6 أيضا تطور محصول القمح خلال نفس الفترة حيث سجل ارتفاعا معتبر بقيمة 1544716 طن، هذه المعطيات تنطبق على ما تم شرحه سابقا وراجع لزيادة حصيلة القروض الفلاحية الممنوحة للفلاحين من أجل تطوير أراضيهم ومستثمراتهم وهذا ما ينعكس على الإنتاج المتحصل عليه خلال هذه الفترة. والشكل الموالي يظهر تطور المنتوجين خلال الموسم 2017-2018:

الشكل رقم (4): تطور محصولي الطماطم والقمح في الجزائر خلال الفترة 2017-2018

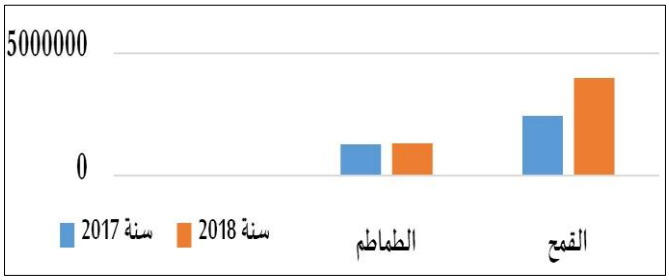

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6).

من الشكل يتضح أن الإنتاج فيما يخص محصول القمح كبير مقارنة بالإنتاج الخاص بمحصول الطماطم وكذلك وبالمقارنة بين السنتين 2017 و2018، نلاحظ أن التطور اعتباري وكبير بالنسبة لمنتوج القمح، أما بالنسبة لمنتوج الطماطم فالارتفاع والتطور كان بنسبة أقل ولا يظهر تفاوت كبير بين النتائج المتحصل عليها خلال هاتين الفترتين.

خلاصة

تقوم الجزائر وحركتها الإصلاحية في المحاولة لإيجاد حلول من أجل تدعيم القطاع الفلاحي حيث تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بتنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها في المجال الفلاحي؛ كون أن الفلاحة بمثابة القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الأنظمة الاقتصادية في الجزائر، وهذا راجع للدور الحيوي والاستراتيجي الذي يلعبه هذا القطاع، ومن خلال ما تم التعرض له عبر هذا البحث تم الاستخلاص للنتائج التالية:

- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة من أهداف المنظومة البنكية لتمويل القطاع الفلاحي وذلك بالاعتماد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك المختص بالفلاحة بصفة مباشرة عبر تحسين شبكاتها ومعاملاتها النقدية واستحداثها؛
- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تنمية موارد واستخدامات عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار بالنسبة للفلاحين، والقيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة التي تساهم في التنمية الريفية؛
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي؛ بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية؛ ومنح القروض الفلاحية الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الفلاحي؛

- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة الدولة في تحقيق الاستغلالية الغذائية من خلال تغطية جميع النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، تمويل جميع الاستغلاليات بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم تطوير القطاع الفلاحي (البياطرة والصيادلة...الخ)؛
- تمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية؛
- وتم استنتاج أن المنظومة البنكية تسعى لتطوير المنتوجات الفلاحية، الغذائية، الصناعية وكذلك مساعدة الفلاحين في ترويج المنتوجات لدعم المهن الحرة وتوسيع الأراضي الفلاحية وتحسين نوعية الخدمات وتطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر؛
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم قروض استغلال وقروض استثمار على شكل قرض الرفيق وقرض التحدي، وهي قروض مخصصة للقطاع الفلاحي تكون أسعار الفائدة الخاصة بها مدعمة من طرف الدولة، حيث تمنح للفلاح الذي لديه بطاقة فلاح تثبت انتسابه لتعاونية الحبوب والباقول الجافة بشرط بعد انتهاء الموسم وقيام الفلاح بعملية الحصاد، يقوم هذا الأخير ببيع محصوله إلى هذه التعاونية وهي هيئة وطنية رسمية مكلفة بتسيير وبإعادة توزيع المحاصيل على الأسواق الداخلية؛
- ابتداء من سنة 2017 تم تغيير معدل الرسم على القيمة المضافة التي كان 17% والتي أصبح 19% وجاء هذا القرار مع صدور قانون المالية لسنة 2017، وهذا لم يتم تسجيله على اتفاقية القرض الخاصة بقرض الرفيق وقرض التحدي، ولكن من الضروري اعلام المستفيدين من القروض بهذا التغير؛
- والذي يمكن استخلاصه أيضا أن هذه الاتفاقية تنص على أن قرض التحدي مدعم أي أن المستفيد منه معفى من تسديد الفوائد وأن الخزينة العمومية بالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تقوم بتسديد نسبة الفائدة للبنك التي هي 5.25% ، ولكن تم تغيير هذه النسبة وتوضيح ذلك كان عن طريق وثيقة التي تنص على أن مند 2016/07/17 تم إصدار قرار جديد رقم 16/03 ملحق التعليمة للمديرية العامة الخاصة بجميع الالتزامات المالية البنكية حول معدل الفائدة الذي ارتفع من 5.25% إلى 5.5% وأن قرض التحدي مدعم ولكن ليس بنسبة كلية وإنما نسبية حيث أن قروض التحدي متوسطة المدى معدل الفائدة فيها مدعم بقدر بـ 3% أي أن الزبون يتحمل معدل فائدة يقدر بـ 2.5% من مجمل 5.5% مع مدة تأجيل للدفع قدرها 24 شهرا.

مساهمة في إيجاد معالجة الإشكالية وحرصنا على اختتام بحثنا هذا بتوصيات نرى أنها ضرورية لتعزيز مكانة القطاع الفلاحي ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية وإبراز دور القطاع البنكي خاصة أنه يساهم بدرجة كبيرة وهامة في توفير التمويل اللازم للفلاحة عن طريق قروض مخصصة لهذا الغرض من أجل تحقيق التنمية المحلية، وتتجلى هذه التوصيات والاقتراحات فيما يلي:

- السعي لتحقيق فائض اقتصادي عن طريق تحديث القطاع الفلاحي أو عن طريق إعادة استثمار الأرباح المحققة في هذا القطاع حتى يستطيع أن يشكل مصدراً مهماً للحصول على النقد الأجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يعتبر بحد ذاته بالنسبة للفلاحة مساهمة في تمويل التنمية وبالتالي إحلال الصادرات النفطية بالصادرات الفلاحية؛
- العمل على تحديد وتقييم الإمكانيات المتاحة في الفلاحة التي يمكن الاعتماد عليها في تأمين الحاجيات الغذائية ويتم هذا بالتحديد الدقيق والواقعي لمختلف الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية؛
- الحث على الاستغلال العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة بما يحقق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية وهذا بتطوير وتنمية المنتجات الفلاحية الضرورية المرتبطة باحتياجات الفرد الجزائري اليومية والتركيز على المحاصيل التي يمكن أن تضمن دخلاً للفلاح؛
- التقييم المرحلي للسياسات الفلاحية المطبقة بحصر النتائج المحققة والعقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف؛
- إعادة هيكلة الإنتاج الفلاحي بما يحقق التوسع في تصدير السلع ضمن طابع المنافسة للسلع الأخرى في الأسواق الدولية وترشيد الواردات لتحقيق التوازن في الميزان التجاري؛
- رفع مستوى الإنتاجية للقطاع الفلاحي والعمل على تطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات القياسية، وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة واغتنام فرص فتح أسواق جديدة عالمية؛
- الاهتمام بتنشيط البحوث والتطبيقات الخاصة بانتخاب وتسمية وتصنيف المحاصيل والعمل على إنشاء مراكز الاختيار وتقويم وتخزين وحفظ حبوب اللقاح لتكون في متناول الفلاحين في الوقت المناسب؛
- التأكيد والعمل على تطوير البرامج الإرشادية وعقد دورات تدريبية لتوعية وتدريب العاملين في المجال الفلاحي على الأساليب الحديثة الخاصة بتطوير العمليات الفلاحية والعناية

بالمحاصيل مع توثيق الصلة بين مراكز البحوث ودوائر الإرشاد الفلاحي، مثل برنامج المدارس الحقلية الذي هو حسب المعطيات الأخيرة ناجح ويحتاج للتوسع فيه أكثر؛

- العمل على تشجيع بعض مراكز البحوث المهتمة بالهندسة الفلاحية والإمكانية على الإنتاج وتطوير خطوط متكاملة لتصنيع منتجات ذات جودة.

قائمة المصادر والمراجع

جواد سعد العارف، (2010)، الاقتصاد الزراعي، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

رشا محمد سعيد أمين استيتية، (1999)، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، الاردن: جامعة الأردن.

سعيد بونوة، علي بودلال، (2002)، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد البديلة، الجزائر: جامعة بسكرة.

مصطفى رشدي شيحة، (1999) ، النقود والمصارف والإئتمان .الإسكندرية، مصر :دار الجامعة الجديدة.

علي جدوع الشرفات،(2006) ، مبادئ الاقتصاد الزراعي، الأردن: دار المكتبة الوطنية.

محمد غردي، (2012)، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر3.

مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 20 جمادى 1402، الموافق لـ 16 مارس 1982، متاح على الرابط أدناه:
https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1982/A1982011.pdf?znjo=11

قانون النقد والقرض المؤرّخ في 14 أفريل 1990،الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 23 رمضان 1410، الموافق لـ 18 أفريل 1990، متاح على الرابط أدناه:
https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1990/A1990016.pdf?znjo=16

قانون رقم 08 - 16 مؤرّخ 3 أوت سنة 2008 يتضمّن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 08 شعبان 1429، الموافق 10 أوت 2008 ، متاح على الرابط أدناه:
https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2008/A2008046.pdf

Toulai, h, (1992), l'agriculture algerienne: les causes de l'echec, Alger, Algerie: office des publicaions universitaires algeriennes.